ISSN 3135-4564 تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

أزمة الشرعية والمؤسسات في ليبيا ــ مقاربة في علم السياسة لجدلية التوافق النخبـــوي والتنافس الجهوي والمناطقي (2011-2026)

د. خليفة عبدالحفيظ الغناي
جامعة اجدابيا – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
البريد الإلكتروني الرسمي: khalifa.alghinay@uoa.edu.ly
https://orcid.org/0009-0009-7169-9828
تاريخ الارسال 2026/6/1م تاريخ القبول 2026/7/27م

The Crisis of Legitimacy and Institutions in Libya – A Political Science Approach to the Dialectic of Elite Consensus and Regional and Local Competition (2011-2026)

Dr. Khalifa Abdelhafiz Al-Ghnai
Ajdabiya University – Faculty of Economics and Political Science

Abstract

This paper addresses the problematic of the stalled construction of legitimacy and the unification of institutions in Libya since 2011. It highlights the structural and dialectical tension between the top-down agreements and deals concluded by political elites in conference halls, and the competition and regional grievances simmering on the ground. The study draws on an analytical approach that combines Elite Theory with the literature on Consociationalism and elite pact-making, employing a case-study methodology to deconstruct the intertwined trajectories of transitional decision-making from the Skhirat Agreement through to the arrangements of 2026. The findings reveal a feedback loop between the elites' inability to forge genuine national consensus attentive to geographic specificities, and the growing regional and sub-regional tendencies that reproduce institutional division and prevent the accumulation of unified sovereign legitimacy. The paper concludes that the key to exiting the impasse lies in shifting from the logic of top-down power-sharing to a sustainable bottom-

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

up consensus that recognizes the institutional representation of all Libyan components as the foundation for rebuilding the state.
Keywords: Crisis of Legitimacy; Institutional Division; Elite Consensus; Regional Competition; Political Transition.

الملخـــــــــص:

تتناول هذه الورقة إشكالية تعثر بناء الشرعية وتوحيد المؤسسات في ليبيا منذ عام 2011، مسلّطة الضوء على التوتر البنيوي والجدلي القائم بين الاتفاقات والصفقات الفوقية التي تبرمها النخب السياسية في الفنادق وقاعات المؤتمرات، وبين التنافس والمظالم الجهوية والمناطقية المتأججة على الأرض. تنطلق الدراسة من اقتراب نظري يجمع بين نظرية النخبة وأدبيات التحول التوافقي، معتمدةً منهج دراسة الحالة لتفكيك المسارات المتشابكة لصناعة القرار الانتقالي منذ اتفاق الصخيرات وصولًا إلى ترتيبات السنة 2026. تكشف المعطيات عن وجود علاقة تغذية مرتدة بين عجز النخبة عن صياغة إجماع وطني حقيقي يراعي الخصوصيات الجغرافية، وبين تنامي النزعات الجهوية والمناطقية التي تعيد إنتاج الانقسام المؤسسي وتمنع تراكم شرعية سيادية موحدة. خلصت الورقة إلى أن مفتاح الخروج من المأزق يكمن في الانتقال من منطق المحاصصة الفوقية إلى توافق قاعدي مستدام يعترف بالتمثيل المؤسسي لكافة المكونات الليبية، باعتبار ذلك الركيزة الأساس لإعادة بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية : أزمة الشرعية؛ الانقسام المؤسسي؛ التوافق النخبوي؛ التنافس الجهوي؛ التحول السياسي.

المقدمة المنهجية:

حين انهار النظام في ليبيا في خريف عام ألفين وأحد عشر، تسرّبت إلى الأروقة الأكاديمية والمعهدية قناعة مفادها أن ليبيا مقبلة على انتقال سياسي قصير الأمد ينتهي بدولة مدنية مؤسساتية. لم يكن ذلك التوقع سوى وهْمٍ نظري. فالواقع الذي تكشّف، على نحوٍ مرير، أثبت أن السقوط السريع للنظام السابق لم يكن إلا البوابة الأولية لأزمةٍ بنيوية أعمق، أزمةٍ تمسّ صميم الشرعية ووحدة المؤسسات. هذا، ومن زاوية علم السياسة، تشكّل لحظات الانتقال من السلطوية إلى التعددية حقولًا اختبارية دقيقة؛ إذ تتصادم فيها مساعي النخب لصياغة صفقات انتقالية توزّع المغانم وتؤجّل الخلافات، مع بروز انقسامات اجتماعية وجغرافية وجهوية تعمل كعوامل معقّدة للاستقرار ومفسدة له في آنٍ معًا (1).

التوتر الكلاسيكي في أدبيات التحول السياسي بين صياغة النخب للاتفاقات الانتقالية وما يبرز على الأرض من انقسامات اجتماعية وجغرافية، يجد صدىً قويًا في الحالة الليبية. يكاد يكون نمطيًّا في تلك الحالات أن تتم الصفقات في كواليس بعيدة عن الشارع، فيُولد التفاوض بين قلةٍ من الفاعلين السياسيين اتفاقًا مُعطّلًا عن التنفيذ بمجرد اصطدامه بالواقع المحلي. هذا الانفصام بين الفوقي والقاعدي هو ما تسعى هذه الورقة لتفكيكه. بعبارة أدق، نحن أمام جدليةٍ لا تنفصم: كلّما أوغل النخبويون في عزل أنفسهم عن مطالب الأقاليم والمناطق، كلّما تعمّقت الفجوة وزادت شراسة ردّة الفعل الميدانية (2).

مشـــكلة الدراسة:

تتبلور الإشكالية المحورية لهذا البحث في تساؤلٍ مركّب يحمل في طياته أبعادًا نظرية وميدانية متشابكة:

كيف أثّر التفاعل الجدلي بين محاولات التوافق النخبوي الفوقي والتنافس الجغرافي والجهوي الميداني في تعميق أزمة الشرعية وتكريس الانقسام المؤسساتي في ليبيا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2026؟

هذا السؤال الناطق يحيل مباشرة على طبقةٍ من التعقيد لا يمكن اختزالها في قراءة أحادية. فالمسألة ليست مجرد فشل نخبةٍ أو نجاح جهةٍ، بل هي حلقة مغلقة من الفعل وردّ الفعل؛ كلّ طرفٍ يغذّي الآخر ويتغذّى منه (3).

تنبثق من هذا التساؤل المركزي مجموعةٌ من التساؤلات الفرعية التي تشكّل خارطة الطريق التحليلية للورقة. **أولها:** ما ملامح وأبعاد أزمة الشرعية وتصدّع المؤسسات في ليبيا بعد عام 2011؟ **ثم:** كيف انعكس التنافس الجهوي والمناطقي على الأرض في إفشال أو إعاقة تفاهمات وتوافقات النخب السياسية؟ وأخيرًا: ما طبيعة العلاقة الجدلية والتغذية المرتدة بين تعثر الصفقات النخبوية واستمرار النزاعات الجهوية والمناطقية حتى السنة 2026؟ تلك التساؤلات، في تقاطعها، تشكّل العصب المنهجي الذي ينتظم مسار البحث (4).

أهداف الدراسة:

تطمـــح هذه الورقة إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف العلمية المتداخلة. أولها تفكيك بنية النخب السياسية الليبية ومسارات صفقاتها منذ لحظة السقوط، بوصفها الفاعل الأساس في صناعة الاتفاقيات الفوقية. وثانيها تحليل جذور النزعات والمطالب الجهوية والمناطقية التي تشكّل الضفة الأخرى من المعادلة، تلك النزعات التي عبّرت

عن نفسها تارةً عبر الحراك السياسي السلمي، وأخرى عبر السلاح والتعبئة المسلحة. أما الثالث، فهو تفسير الكيفية التي أجهضت بها هذه القوى القاعدية اتفاقيات النخبة، أو على الأقل عطّلت تطبيقها على الأرض (7).

وفي السياق ذاته، يسعى البحث تقديم إطارٍ نظري مدمج يقرأ الأزمة الليبية كحالةٍ اختبارية للجدلية بين الفوقي والقاعدي في علم السياسة المقارن. الهدف ليس تشخيصيًّا فحسب، بل استكشافي أيضًا؛ إذ يسعى البحث لاستشراف السيناريوهات المحتملة لمسار العملية السياسية في ضوء المعطيات الراهنة. هذا التلاقي بين التفكيك والاستشراف يمنح الدراسة بُعدها المركّب، ويرفعها من مستوى الوصف إلى مستوى التحليل التفسيري والتنبؤي المضبوط (8).

يُضاف إلى ما سبق، أن البحث يطمح إلى تقديم مساهمةٍ تطبيقية تتجاوز حدود التنظير الأكاديمي. ذلك أن المتأمل في المسار الليبي منذ 2011 يلحظ تكرارًا شبه آلي لأنماط الفشل ذاتها؛ اتفاقٌ يُبرم، يُرحّب به دوليًّا، يصطدم بالرفض المحلي، يتعطّل، ثم يُعاد الانتظار لاتفاقٍ جديد يتكرّر مصيره. هذا الدوران في الحلقة المفرغة لا يُفسَّر بضعف النوايا وحده، بل بقصورٍ بنيوي في فهم طبيعة الأزمة. تاريخ من قراءات التسوية مبنية على المقاربة الأمنية أو على هندسة المحاصصة بين النخب، دون مساسٍ بالجذور القاعدية للتمزّق، أنتج هذا التكرار العبثي. من هنا، تأتي ضرورة مقاربةٍ جديدة تنطلق من إدراك أن المعالجة النخبوية وحدها لا تكفي، بل لا بدّ من معالجةٍ قاعدية تلامس البنى الاجتماعية والجغرافية العميقة (9).

وفي سياقٍ متصل، يجب الانتباه إلى أن الطرح الأكاديمي للجدلية بين التوافق النخبوي والتنافس الجهوي لا ينطلق من فرضية عداءٍ مسبق بين المستويين. فالأصل في المسار الديمقراطي أن يكون التوافق النخبوي مدخلًا لإشراك القوى القاعدية، لا بديلًا عنها. لكن حين يتحوّل التوافق إلى غرفةٍ مغلقة تتعامل مع المكونات الجغرافية بوصفها متغيّراتٍ ثانوية، تنقلب الآية ويصير الاتفاق ذاته عاملًا مفسدًا. المأمول من هذا البحث أن يساهم في تعرية هذه الديناميكية، وأن يقدّم للقارئ المتخصص وغير المتخصص على السواء خريطةً مفاهيمية تمكّنه من قراءة المشهد الليبي بعيدًا عن السطحية الإعلامية التي غلبّت على تناوله (10).

أهمية الدراسة:

تنبع القيمة العلمية لهذا البحث من قصورٍ منهجي رصدناه في كثيرٍ من الكتابات التي تناولت الأزمة الليبية؛ إذ غلبت عليها النزعة العسكرية والأمنية، فيما أُهمّل البعد

البنيوي الاجتماعي والسياسي. البحث في أزمة ليبيا من زاوية الدبابة والبندقية وحدها يختزل البلد في مشهدٍ حركي عابر، ويغفل الجذور العميقة للتمزّق. هذه الورقة تسعى لتقديم مقاربةٍ تحليلية من منظور علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، تفسّر انسداد الأفق الليبي عبر التركيز على العوامل الاجتماعية والسياسية البنيوية بدلًا من الاكتفاء بالخيارات الأمنية الصرفة (5).

وعلى صعيدٍ آخر، تكتسب الدراسة أهميتها التطبيقية من كونها تقدم للقارئ والباحث وصانع القرار خريطةً مفاهيمية لفهم المسارات المعقّدة للتوافقات السياسية في الحالات الانتقالية المتشظّية. الإضافة النوعية هنا تكمن في محاولة ردم الهوّة بين التحليل النخبوي والتحليل القاعدي، وكشف آلية التغذية المرتدة بينهما، وهو زاوية نظر قلّما تُطرح بهذا التكامل في الدراسات العربية المتاحة. بل إننا نستطيع القول إن تجاهل هذا التفاعل الجدلي يجعل أي مشروع تسوية سياسية مهددًا بالسقوط منذ لحظة ولادته (6).

رابعًا ـ فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الورقة من فرضيتين مركزيتين متكاملتين، تشكّلان الإطار التفسيري المرجعي للبحث؛ تتقاطع الفرضيتان وتتكاملان في آن، بحيث لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى دون الإخلال بالبنية المنطقية للتحليل.

الفرضية الأولى تذهب إلى أن ثمة علاقة تبادلية طردية وتغذية مرتدة بين عجز النخب السياسية عن بناء إجماعٍ وطني حقيقي، وتكريس الانقسامات الجهوية والمناطقية الميدانية. بعبارةٍ أدق، كلّما تعثّرت مساعي النخبة في صياغة ميثاقٍ وطني جامع، اتسعت الفجوة الجغرافية وتعمّق التماسك الفرعي للمجتمعات المحلية حول هوياتها الضيقة، وهي هويات تجد في الرفض والمقاومة تعويضًا رمزيًّا عن الغياب السياسي (9).

أما الفرضية الثانية، فتفيد بأن غياب الممثلين الفعليين للأقاليم والمناطق عن طاولات التوافق النخبوي يقود إلى رفض المجتمعات المحلية لنتائج الصفقات السياسية، مما يُعيق توحيد مؤسسات الدولة ويعيد إنتاج الأزمة. تكمن هنا المفارقة الكبرى: الاتفاقيات التي تُبرم باسم الشعب، كثيرًا ما تُرفض باسم الشعب ذاته، وذلك حين يكون الشعب المعني غائبًا عن المائدة. تلك مفارقةٌ تستحق التأمل، وتشكّل المحكّ النظري الذي ستمتحنه هذه الدراسة (10).

خامسًا ـ المنهج :

اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة بوصفه الأداة المنهجية الأنسب لتفكيك ظاهرةٍ سياسية مركّبة كالحالة الليبية، إذ يتيح هذا المنهج الغوص في تفاصيل السياق وتتبع تطور العلاقات بين المتغيرات عبر الزمن. دراسة الحالة، في هذا السياق، ليست مجرد وصفٍ لحادثةٍ معزولة، بل هي رحلةٌ تحليلية في عمق الظاهرة تستهدف استخلاص الأنماط والقوانين العامة من خصوصية المفرد. وقد جرى تدعيم هذا المنهج بأدوات التحليل النوعي والمقاربة التاريخية لتتبع التطور الزمني للمسارات السياسية (11).

على الصعيد النظري، تستند الورقة إلى منظومةٍ مفاهيمية ثلاثية: أولًا، نظرية النخبة بما تقدمه من أدوات لتحليل سلوك الفاعلين السياسيين وحركتهم داخل بنى السلطة، خاصةً في لحظات الانتقال حيث تشتد المنافسة على مواقع النفوذ. ثانيًا، أدبيات التحول التوافقي التي تطرح فكرة الاتفاقات الانتقالية بين النخب المتنازعة كآليةٍ لتفادي العنف وتأسيس الاستقرار، وهي أدبيات تتقاطع مع نظرية الديمقراطية التوافقية في تناولها للتعددية المجتمعية العميقة. ثالثًا، مقاربات الجغرافيا السياسية التي تمدّ الباحث بأدوات قراءة الفضاء الجغرافي بوصفه فاعلًا سياسيًّا وليس مجرد مسرحٍ للأحداث (12).

الجمع بين هذه المداخل الثلاثة ليس تلفيقًا نظريًّا، بل ضرورةٌ تفرضها طبيعة الظاهرة المدروسة. الحالة الليبية لا يمكن الإمساك بها بأداةٍ مفردة؛ فهي نخبويةٌ في كواليسها، توافقيةٌ في خطابها، وجغرافيةٌ في تمظهراتها. ومن ثمّ، كان لا بدّ من اقترابٍ نظري متعدد المداخل يكفل قراءة الظاهرة من زواياها المختلفة دون الوقوع في الاختصار المنهجي الذي يفقد التحليل عمقه (13).

سادسًا ـ الدراسات السابقة:

تتقاطع الدراسات السياسية التي تناولت الأزمة الليبية عند ثلاث محاور أساسية: محورٍ يركّز على التدخلات الخارجية ودور الفواعل الإقليمية والدولية، ومحورٍ يهتم بتحليل الاتفاقيات السياسية وتعقيداتها القانونية والدستورية، ومحورٍ ثالث يتناول الانقسامات الداخلية والقبلية والجهوية. على المستوى الأول، قدمت دراسة للحسين العلوي قراءةً تحليلية للأزمة الليبية بوصفها ساحةً لتصادم الإرادات الدولية والانقسام الداخلي، مع تركيزٍ على التداخل بين البعدين الخارجي والداخلي (14). فيما أبرزت

دراسة أخرى دور القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في تأجيج الصراع وتعطيل مسارات التسوية السياسية (15).

وعلى المستوى الثاني، أولت بعض الدراسات اهتمامًا خاصًا باتفاق الصخيرات ودستوريته، وحلّلت طبيعته القانونية وإشكاليات تطبيقه، كاشفةً عن قصورٍ بنيوي في صياغته (16). فيما تطرّقت دراساتٌ أخرى إلى انعكاسات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية والمؤسسات السيادية، موضّحةً كيف أدى تعدد المرجعيات إلى تراجع قدرة الدولة على التمثيل الخارجي الموحد (17). ومن جهةٍ ثالثة، ركّزت دراساتٌ على البعد الاقتصادي للانقسام، خاصةً انقسام المؤسسات المالية والسيادية وعلى رأسها المصرف المركزي، وارتباط ذلك بصراع النفط والريع (18).

أما المحور الثالث المتعلّق بالانقسامات الداخلية والقبلية والجهوية، فقد تناولته دراساتٌ عدّة من زوايا مختلفة. فهناك دراسةٌ تناولت القبيلة والدولة في تاريخ ليبيا الحدث قراءةً خلدونية، وأخرى عالجت إشكاليات اندماج القبيلة في مسار إعادة بناء الدولة بعد 2011 (19). كما رصدت دراساتٌ الجغرافيا السياسية للتنافس الإقليمي في ليبيا وثنائية المركز والأطراف، ودور المطالبات الفيدرالية في الشرق الليبي في تعقيد المشهد (20). هذا التنوّع في المداخل يكشف عن ثراءٍ في الأدبيات، لكنه يكشف أيضًا عن قصورٍ في معالجة التقاطع الجدلي بين المسارين النخبوي والجهوي كآليةٍ تفسيرية موحّدة. هنا تحديدًا تتموضع الإضافة النوعية لهذه الورقة، إذ تسعى لردم تلك الهوّة عبر صياغة إطارٍ تحليلي يربط بين البعدين ضمن منظومةٍ تفسيرية متماسكة (21).

المبحث الأول ـ الأطر النظرية والمفاهيمية لأزمة الشرعية والتحولات النخبوية والجهوية في علم السياسة

المطلب الأول ــ مفاهيم أزمة الشرعية وتصدّع المؤسسات في النظم السياسية الانتقالية:

لا تكتسب مفاهيم الشرعية وتصدّع المؤسسات معناها الكامل إلا حين تُستعاد في سياق النظم السياسية الانتقالية، حيث تتشابك الأبعاد وتتداخل المستويات. الشرعية، في جوهرها، تمثّل ذلك الرصيد الرمزي الذي يجعل السلطة مقبولةً لدى المحكومين، لا بالقمع، بل بالاقتناع. هذا التعريف الكلاسيكي الذي يعود إلى ماكس فيبر يظلّ مرجعيةً لا غنى عنها، لكنه يحتاج إلى تطويعٍ حين ننتقل من النظم المستقرة إلى النظم الانتقالية. في السياق الانتقالي، تصبح الشرعية هشّةً، متحرّكة، مطالبًا بها أكثر من فاعلٍ في آن، وهو ما يفسّر سمة التعدّد والتنازع التي تميّز تلك اللحظات (22).

رغم أن هذا التحديد النظري يبدو مقنعًا ظاهريًّا، إلا أن تطبيقه العملي يكشف عن تعقيدٍ أكبر. فالشرعية في لحظات الانتقال لا تأتي من مصدرٍ واحد، بل تتغذّى من مصادر متعددة متناقضة أحيانًا: الشرعية الانتخابية، الشرعية الثورية، الشرعية الدستورية، الشرعية التوافقية. وكلُّ مصدرٍ منها يمنح صاحبه ادّعاءً بالأحقية، وهو ما يخلق تنازعًا لا يُحسم إلا بالقوة أو بالتوافق. في الحالة الليبية، تجلّى هذا التنازع بوضوحٍ كامل حين تطاحنت شرعياتٌ موازية: شرعية المؤتمر الوطني المستمدة من صناديق الاقتراع، وشرعية المجلس الرئاسي المستمدة من الاتفاق السياسي، وشرعية مجلس النواب المستمدة من الانتخابات والاعتراف الدولي (1).

أما تصدّع المؤسسات، فهو المرض المرافق لأزمة الشرعية في النظم الانتقالية. يقصد به تفرّع المؤسسة الواحدة إلى مؤسساتٍ موازية، كلٌّ منها يدّعي تمثيل الشرعية ويمارس صلاحياتٍ متشابهة. تزداد خطورة هذا التصدّع حين تطال المؤسسات السيادية كمصرفٍ مركزيٍّ مزدوج، أو جيشٍ وطنيٍّ متشظٍّ، أو مؤسسةٍ تشريعية منقسمة على نفسها. النتيجة المباشرة لهذا التشظّي هي شلّ قدرة الدولة على العمل ككيانٍ موحّد، وتحويلها إلى ساحةٍ لتنازع الفصائل والجهات (6).

وفي سياقٍ متصل، تجدر الإشارة إلى أن أزمة المؤسسات في النظم الانتقالية لا تنفصل عن أزمة بنائها من الأساس. فالمؤسسات التي تُولد في ظلّ انتقالٍ فجائيٍّ ومضطرب غالبًا ما تفتقر إلى الجذور المجتمعية والقانونية التي تمنحها الثبات. ولادةٌ قيصرية، بتعبيرٍ ما، تُنتج مؤسساتٍ هشّةً عُرضةً للتمزّق عند أول اختبار. هذا ما حدث في ليبيا تحديدًا؛ إذ وُلدت المؤسسات الانتقالية في ظلّ فراغٍ دستوريٍّ شبه كامل، وتحت ضغط الإيقاع الدولي المعجّل، فجاءت هشّةً من حيث البداية، وقابلةً للتصدّع عند المنعطفات (9).

بعبارةٍ أدق، يمكن الحديث عن معضلةٍ مزدوجة في العلاقة بين الشرعية والمؤسسة. الأولى هي معضلة الإنتاج؛ أي كيف تُولد المؤسسة شرعيتها في لحظةٍ تختلط فيها الشرعيات وتتنازع. الثانية هي معضلة الاستمرار؛ أي كيف تحافظ المؤسسة على شرعيتها عبر الزمن حين يتغيّر السياق وتتبدّل الموازين. في النظم المستقرة، تُحلّ المعضلتان عبر تراكمٍ مؤسساتي تاريخي يمنح الشرعية ثقلها. أما في النظم الانتقالية، فإن غياب هذا التراكم يجعل المؤسسة عُرضةً دائمةً للتشكيك. الحالة الليبية تجسّد هذه المعضلة بأبهى صورها؛ فالمؤسسات التي أُسّست بعد 2011 لم تحظَ

بفترة تراكمٍ تُذكر، وإنما وُضعت منذ ولادتها في موقع الدفاع عن شرعيتها أمام منافسين يدّعون الشرعية ذاتها (11).

تكمن هنا إشكاليةٌ معرفية جوهرية تتعلّق بالتمييز بين الشرعية بوصفها حالةً وبينها بوصفها عملية. شرعية الحال تُقاس في لحظة بعينها عبر استطلاعات الرأي أو الانطباع العام، فيما شرعية العملية تُقاس عبر تراكم القرارات والممارسات عبر الزمن. النظم الانتقالية تخلط بين المستويين؛ إذ تلهث وراء شرعية اللحظة وتغفل بناء شرعية المسار. هذا الخلط، في تقاطعه مع الاستحقاقات المتلاحقة والضغوط الدولية، يفرز مؤسساتٍ تبدو شرعيةً في ظاهرها لكنها مفتقرة للجذور في باطنها. ومن ثمّ، يسهل اقتلاعها أو تجاوزها عند أول أزمة، وهو ما يتكرّر في المشهد الليبي منذ أكثر من عقدٍ ونصف (12).

المطلب الثاني ـ مقاربات علم السياسة لـ "التوافق النخبوي" وصياغة اتفاقات الانتقال:

يحظى مفهوم التوافق النخبوي بمكانةٍ مركزية في أدبيات الانتقال الديمقراطي، ويشكّل إحدى أهم الآليات التي طُرحت لتفادي العنف في لحظات التحول. الفكرة في جوهرها بسيطة: حين تتعذر التحولات الجذرية بسبب انقسامٍ عميق، يلجأ صنّاع القرار إلى صفقاتٍ انتقالية توزّع المواقع وتؤجّل الخلافات وتؤمّن الحدّ الأدنى من التوافق لعبور اللحظة الحرجة. هذا التوصيف، في بساطته الظاهرة، يحمل في باطنه تعقيدًا نظريًّا وعمليًّا بالغًا (12).

يستند هذا المقارب إلى جملةٍ من المرتكزات النظرية: ضمان المشاركة المتساوية للنخب الممثلة لمختلف الفئات، الحكم الذاتي لكلٍّ منها في مجالها، التمثيل النسبي في المؤسسات المشتركة، والحقوق النقدية المتبادلة. تلك المرتكزات صيغت أساسًا لمعالجة المجتمعات المتعددة التي تتقاسمها انقساماتٌ عميقة. لكن تطبيقها على الحالات الانتقالية في العالم العربي كشف عن إشكالياتٍ عملية جسيمة. فالنخب التي تجلس إلى طاولة التفاوض كثيرًا ما تكون نخبًا معزولة شعبيًّا، أو مرتهنةً لجهاتٍ خارجية، أو ممثّلةً لمصالح ضيقة لا للشعوب التي تدّعي تمثيلها. من هنا، تأتي المفارقة الكبرى: الاتفاقيات التي تفترض النظرية أنها تؤمّن الاستقرار، غالبًا ما تنتج في الواقع عدم استقرارٍ مضاعف (13).

في الحالة الليبية تحديدًا، اتخذ التوافق النخبوي صيغًا متعددة عبر السنوات، من اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015، إلى إعلان القاهرة، إلى مخرجات مؤتمر برلين،

وصولًا إلى ترتيبات السنة 2026. كلُّ هذه الاتفاقيات اشتركت في خاصيةٍ جوهرية: صياغتها في كواليس بعيدة عن الشارع الليبي، وتوقيعها بين نخبٍ محدودة العدد، النتيجة كانت واحدة في كل مرة: اتفاقٌ يُستقبل بالترحاب الدولي، ثم يصطدم بالرفض المحلي، لينتهي إلى رفّ النسيان أو إلى تعديلٍ يجعله اتفاقًا جديدًا وهميًّا (16).

تكتسب هذه الديناميكية أهميةً خاصة حين نلاحظ أن الاتفاقات النخبوية في ليبيا لم تكن مجرد هندسةٍ سياسية محايدة، بل كانت أدواتٍ في صراعٍ أعمق على الشرعية والنفوذ. كلُّ فريقٍ كان يسعى إلى توظيف مخرجات الاتفاق لتمرير مواقعه أو توسيع حصته. ومن ثمّ، تحوّلت آلية التوافق من أداةٍ لتجاوز الخلاف إلى ساحةٍ جديدة له. بعبارةٍ أدق، أصبح الاتفاق بحدّ ذاته موضوعًا للصراع لا حلاً له. هذا ما يفسّر الإخفاق المتكرر لجولات التفاوض، ويفسّر أيضًا لماذا يصرّ الفاعلون على العودة إلى المائدة كلّ مرة، رغم أن النتائج لا تتغيّر جذريًّا (17).

ثمّة بُعدٌ نظري إضافي ينبغي استحضاره في قراءة ظاهرة التوافق النخبوي، وهو البُعد الزمني. الاتفاقات الانتقالية لا تُقاس بفاعليتها في لحظة التوقيع فحسب، بل بقدرتها على الصمود عبر الزمن. كثيرٌ من الاتفاقات تبدو ناجحة في شهرها الأول، ثم تذبل مع مرور الأشهر حين تظهر العقبات التطبيقية. هذا الذبول ليس عَرَضيًّا، بل بنيوي؛ إذ إن الاتفاقات التي لا تُبنى على قاعدةٍ اجتماعية واسعة تفقد زخمها بمجرد أن يتراجع الضغط الدولي أو تتغيّر أولويات الراعي الخارجي. الحالة الليبية تكشف عن هذه الحقيقة بوضوحٍ صارخ؛ اتفاق الصخيرات، الذي بدا انتصارًا دبلوماسيًّا في يوم توقيعه، تحوّل إلى عبءٍ مؤسساتي بعد سنوات قليلة، إذ أنشأ بنىً لم تكن قادرة على فرض نفسها على الأرض (18).

وفي سياقٍ متصل، يطرح مفهوم التوافق النخبوي إشكاليةً معرفية تتعلّق بتمييزه عن المحاصصة. التوافق، في أصله النظري، يفترض تجاوز الخلاف عبر صياغةٍ مشتركة للمستقبل. أما المحاصصة، فهي توزيعٌ للمغانم يجمّد الخلاف ولا يحلّه. في الممارسة العملية، تتحوّل كثيرٌ من الاتفاقات الانتقالية من توافقٍ إلى محاصصة، وتفقد بذلك معناها العميق. الاتفاقيات الليبية المتعاقبة وقعت في هذا الفخّ؛ إذ تحوّلت إلى معادلاتٍ لتوزيع المواقع بين الفرقاء، دون مساسٍ بالأسباب الجذرية للخلاف. النتيجة هي اتفاقياتٌ تبدو حلولًا وهي في الحقيقة تأجيلاتٌ للمشكلات، تأجيلاتٌ تتراكم لتعود أزماتٍ أكبر في كلّ مرة (19).

المطلب الثالث:- البعد الجغرافي والجهوي في بناء الدولة: التنافس المناطقي والهويات الفرعية:

لا يمكن فهم الأزمة الليبية بمعزلٍ عن جغرافيتها السياسية، تلك الجغرافيا التي تشكّلت تاريخيًّا عبر تقسيماتٍ إدارية متعاقبة، وتركت بصماتها العميقة في الوجدان الجمعي للسكان. ثلاثة أقاليم كبرى تشكّل الخارطة التاريخية لليبيا: إقليم برقة في الشرق، وإقليم طرابلس في الغرب، وإقليم فزان في الجنوب. هذا التقسيم ليس مجرد خطوطٍ على خريطة، بل يحمل في باطنه تمايزاتٍ اجتماعية واقتصادية وثقافية، بل إننا نستطيع القول إنه يحمل أيضًا تمايزاتٍ في الذاكرة التاريخية (19).

الإقليم الشرقي، برقة، كان تاريخيًّا مهداً للحركة السنوسية ومنطلقًا للمقاومة ضد الاستعمار، وتشكّلت فيه بُنى قبلية متماسكة، هذا الإقليم يحتفظ بذاكرةٍ تاريخية عن نفسه بوصفه صاحب الفضل في تأسيس الدولة الليبية الحديثة، ذاكرةٌ تغذّي مطالباته الفيدرالية المتكررة، أما الإقليم الغربي، طرابلس، فهو مركز الثقل السكاني والاقتصادي والسياسي، وفيه تتمركز المؤسسات والمصالح. أما الإقليم الجنوبي، فزان، فظلّ تاريخيًّا مهمّشًا اقتصاديًّا وسياسيًّا، رغم احتضانه لموارد النفط وممرات التجارة الصحراوية (20).

هذا التمايز الجغرافي لم يكن عابرًا في تشكيل مسار الأزمة، حين سقط النظام السابق، كان من الطبيعي أن تبرز الهويات الفرعية كإطارٍ مرجعي للتنظيم السياسي والعسكري، تأسست الكتائب المسلحة على أسسٍ جهوية وقبلية، وتوزّعت المواقع السيادية على أساس المحاصصة الجغرافية، وتشكّلت التحالفات والخصومات وفق منطق المناطق. هذا الواقع يطرح سؤالًا نظريًّا عميقًا: هل كان بناء الدولة المركزية في ليبيا، منذ الاستقلال، مشروعًا مكتملًا أم مجرّد قشرةٍ رقيقة فوق بنى ما قبل دولة؟ الإجابة، على ما يبدو، تميل إلى الخيار الثاني، وهذا ما تؤكده السهولة النسبية التي انهار بها النظام المركزي حين زال الداعم القمعي (21).

ومن زاويةٍ أخرى، تكتسب الهويات الفرعية فاعليتها ليس فقط من عمقها التاريخي، بل من قدرتها على توفير الخدمات والحماية في لحظات الفراغ. حين تعجز الدولة المركزية عن أداء وظائفها الأساسية، تلجأ المجتمعات المحلية إلى بنى الانتماء الفرعي: القبيلة، المنطقة، المدينة، هذه البنى تتحوّل من مجرد روابطَ رمزية إلى مؤسساتٍ بديلة تؤدي وظائف اقتصادية وأمنية وسياسية. وهكذا، كلّما طال أمد الفراغ، تعمّقت جذور البدائل، وصار تفكيكها لاحقًا أكثر صعوبةً. هذه الديناميكية، في

جوهرها، تمثّل العصب التحليلي لفهم استمرار الانقسام الجغرافي في ليبيا حتى السنة 2026 (22).

المبحث الثاني ــ مسارات التوافق النخبوي وتعثّر بناء الشرعية المؤسسية في ليبيا بعد 2011:

المطلب الأول ــ خريطة النخب السياسية الليبية المتحوّلة وصراعات الهيمنة والتمثيل:

لم تكن النخبة السياسية الليبية بعد 2011 كتلةً صلبة، بل خليطًا متحرّكًا من الفاعلين الذين انحدروا من خلفياتٍ متباينة، وتباينت مصالحهم وطموحاتهم. ساهم هذا التنوّع البنيوي في جعل أي توافقٍ نخبوي هشًّا بطبيعته، إذ لا يستقر على قاعدةٍ ثابتة. كانت الخريطة تضمّ وجوهًا من النظام السابق وجدت في الانقلاب فرصةً لإعادة التموقع، وشخصياتٍ ثورية برزت في حراك التغيير، ومقاتلين سابقين تحوّلوا إلى قادة سياسيين، وشخصياتٍ من الخارج عادت لتبحث عن موقع. هذا المزيج المتناقض، في تقاطعه مع الانتماءات الجهوية والقبلية، أنتج تركيبةً نخبوية معقّدة لا تخلو من التوتر (1).

صراعات الهيمنة بين هذه الفصائل النخبوية اتخذت أشكالًا متعددة. تارةً عبر التحالفات السياسية المؤقتة التي تُعقد وتُنقض وفق مصالح اللحظة، وتارةً عبر الوساطات الإقليمية والدولية التي تبحث عن توازنٍ يخدم أطرافًا خارجية، ومرةً ثالثة، عبر السلاح حين تعجز الوسائل السياسية عن حسم النزاع، المشترك بين هذه الأشكال جميعًا هو أن التمثيل الشعبي لم يكن العامل الحاسم في تشكيل موازين القوى. بل كان العامل الحاسم هو القوة الميدانية، والارتهان الخارجي، والقدرة على المناورة، وهي عوامل لا علاقة لها بالشرعية الديمقراطية بالمعنى الكلاسيكي (4).

إشكالية التمثيل هنا جوهرية، فالنخب التي جلست إلى طاولات التفاوض لم تكن، في كثيرٍ من الأحيان، ممثّلةً فعليًا للقوى الاجتماعية التي تدّعي التحدث باسمها. كثيرٌ من المفاوضين كانوا يمثّلون أنفسهم أو جماعاتٍ ضيقة، فيما كانت القوى الفاعلة على الأرض غائبةً عن الطاولة، هذا الانفصام بين التمثيل النخبوي والتمثيل الفعلي شكّل إحدى أكبر عقبات تطبيق الاتفاقيات. حين يوقّع ممثّلٌ اتفاقًا نيابةً عن جهةٍ لم تفوّضه، تكون النتيجة الطبيعية هي رفض تلك الجهة للاتفاق (5).

وعلى صعيدٍ آخر، يجب الانتباه إلى أن النخب الليبية لم تتشكّل في فراغ، بل في سياقٍ إقليمي ودولي متدخّل. الدول المجاورة والقوى الكبرى كانت لها حساباتها

ومصالحها، وقد سعت إلى رعاية نخبٍ بعينها، ودعم مواقف معينة، وعرقلة مساراتٍ أخرى، هذا الارتهان الخارجي، في تقاطعه مع التنافس الداخلي، أعاد إنتاج النخب كأدواتٍ في صراعٍ أكبر منها، النخبة التي تبدو محليةً في خطابها، قد تكون وظيفتها الفعلية خدمة أجندة خارجية، هذا ما جعل أي توافقٍ نخبوي محكومًا بحدودٍ خارجية لا داخلية فحسب (14).

تكتسب هذه المسألة أبعادًا أعقد حين نلاحظ أن النخب الليبية ليست مجموعةً متجانسة في علاقتها بالخارج، بل تتباين درجة ولائها وارتهانها للفاعلين الإقليميين والدوليين، بعض النخب ترتبط بعلاقاتٍ عضوية مع دولٍ خليجية، وبعضها الآخر يتقاطع مصلوحًا مع دولٍ مجاورة، وفريقٌ ثالث يبحث عن رعايةٍ من قوى كبرى بعيدة، هذا التباين في الارتهان يضيف طبقةً إضافية من التعقيد، إذ يصبح التنافس بين النخب المحلية انعكاسًا لتنافسٍ إقليمي ودولي أوسع، النتيجة هي أن أي صفقةٍ داخلية بين النخب تظلّ معلّقةً بموافقة الأطراف الخارجية، فإن رفض أحدها انسحب الرفض على الفريق المحلي المرتبط به، هذا ما يفسّر تكرار تعثّر الاتفاقيات الليبية عند نقاطٍ تبدو داخلية وهي في حقيقتها انعكاسٌ لصراعاتٍ خارجية (15).

المطلب الثاني ـ الاتفاقات والصفقات السياسية الفوقية ومدى فاعليتها:

منذ لحظة السقوط، توالت على ليبيا سلسلةٌ من الاتفاقات والصفقات السياسية الفوقية، كلٌّ منها وُصف بأنه الحلّ النهائي، وكلٌّ منها انتهى إلى الفشل أو التعطيل، بدأت المسيرة بإعلان انتهاء النزاع في ليبيا في أكتوبر 2011، ثم مرورًا بالخارطة الانتقالية التي أنتجت المؤتمر الوطني العام، فالانتخابات التشريعية في 2012، فصدور قانون العزل السياسي الذي عمّق الانقسام، هذه المحطات الأولى، رغم ظهورها في ثوبٍ ديمقراطي، كانت تحمل في باطنها بذور الأزمة؛ إذ جرت في ظلّ فراغٍ مؤسساتي وتسلّحٍ شعبي وتهيّجٍ جهوي (16).

كان اتفاق الصخيرات الموقّع في ديسمبر 2015 محطةً مفصلية في مسار التوافق النخبوي، هذا الاتفاق، الذي رعته الأمم المتحدة، أنشأ المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، وحاول تجاوز الانقسام بين المؤتمر الوطني ومجلس النواب، لكن الاتفاق، منذ لحظة توقيعه، اصطدم بعقباتٍ بنيوية، مجلس النواب لم يصادق عليه بالشكل الدستوري المطلوب، وفصائلٌ مسلحة رفضت الاعتراف به، وأطرافٌ سياسية شكّكت في شرعيته، النتيجة هي أن الاتفاق الذي وُصف بأنه الحلّ، تحوّل إلى مصدرٍ إضافي للانقسام، إذ أضاف طبقةً جديدة من شرعياتٍ موازية إلى الطبقات القائمة (17).

تلت ذلك جولاتٌ تفاوضية متعددة: مؤتمر برلين الأول في يناير 2020، وإعلان الهدنة الدائمة في جنيف في أكتوبر 2020، ومسار اللجنة 5+5 العسكرية المشتركة، وصولًا إلى خارطة الطريق التي أعلنها المجلس الرئاسي في 2021، والترتيبات اللاحقة حتى السنة 2026، كلُّ هذه الجولات، رغم تنوّع مسمياتها ومساربها، اشتركت في خاصيةٍ جوهرية: تركيزها على توزيع المواقع بين النخب، لا على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، كانت اتفاقاتٍ شكلية تغيّر الوجوه وتحافظ على البنية، ومن ثمّ، لم يكن مفاجئًا أن تتعثّر جميعًا عند لحظة التنفيذ (18).

تكمن المفارقة الكبرى في أن الفاعلين الدوليين كانوا يتعاملون مع كل اتفاقٍ بوصفه إنجازًا تاريخيًّا، فيما كان الليبيون، على الأرض، يعيشون واقعًا مختلفًا تمامًا، هذه الفجوة بين الخطاب الدولي والواقع المحلي شكّلت عقبةً إضافية، فالاتفاقيات التي تحظى بشرعيةٍ دولية تفقد مصداقيتها المحلية بمجرد إعلانها، هذا ما يفسّر لماذا استمرت الأزمة رغم كثرة الحلول المقترحة؛ الحلول كانت من جنس المرض لا من جنس الدواء، بل إننا نستطيع القول إن بعض الاتفاقيات أضافت تعقيدًا إلى المشهد بدلًا من تبسيطه، حين أنشأت مؤسساتٍ موازية أو مزدوجة (19).

يُضاف إلى ذلك، أن الوساطة الدولية في الأزمة الليبية عانت من قصورٍ منهجي عميق، بعثات الأمم المتحدة المتعاقبة، من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى مبعوثين خاصين، ركّزت في معظم جولاتها على الوصول إلى اتفاقٍ بين النخب السياسية، وأغفلت بناء قاعدةٍ شعبية للاتفاق، هذا التركيز على المستوى النخبوي، رغم نجاحه الظاهري في إنتاج نصوصٍ موقّعة، فشل في إنتاج التزامٍ مجتمعي، النصّ الذي لا يستند إلى قاعدةٍ اجتماعية يبقى نصًّا على ورق، عُرضةً للتمزيق عند أول اختبار، تجربة بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، من هذا المنظور، تكشف عن إشكاليةٍ في فلسفة الوساطة الدولية ذاتها؛ إذ تتعامل مع الأزمة كأنها خلافٌ بين نخب يمكن حلّه بصفقة، فيما هي في حقيقتها أزمةٌ بنيوية تتطلّب معالجةً أعمق (16).

المطلب الثالث ــ انقسام المؤسسات السيادية والتشريعية والمالية وصراع الشرعيات الموازية:

التعبير الأوضح عن أزمة الشرعية في ليبيا تجلّى في انقسام المؤسسات السيادية والتشريعية والمالية إلى كياناتٍ مزدوجة متنافسة، على المستوى التشريعي، تشظّى البرلمان إلى مجلسين: مجلس النواب المتمركز في طبرق والشرق، والمستند إلى انتخابات 2014، والمؤتمر الوطني العام المتمركز في طرابلس، والمستند إلى شرعيةٍ

ثورية وتوافقية. كلُّ مجلسٍ يدّعي أنه الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، وكلٌّ منهما يُصدر قوانين وقرارات لا تعترف بها الجهة الأخرى (1).

على المستوى التنفيذي، كان الانقسام أكثر وضوحًا، حكوماتٌ متوازية وجدت في طرابلس وفي الشرق، كلٌّ منها تسيّر مؤسساتٍ وتدير ميزانيات، حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، وحكومة الاستقرار في الشرق، ومراحلٌ انتقالية عديدة بينهما، أنتجت واقعًا مؤسساتيًّا مرتبكًا، المواطن الليبي وجد نفسه أمام مرجعياتٍ متعددة متناقضة، لا يدري أيّها يتبع، وأيّها الشرعي وأيّها غير الشرعي، هذه الفوضى المرجعية شكّلت بيئةً خصبة لاستمرار الأزمة وعدم القدرة على الخروج منها (7).

أما على المستوى المالي، فقد تجسّد الانقسام بأقسى صوره في المصرف المركزي الليبي، الذي انقسم بدوره إلى إدارتين: واحدة في طرابلس وأخرى في الشرق، كلٌّ منها تسيّر سياساتٍ نقدية مختلفة وتُصدر قرارات متعارضة، هذا الانقسام المالي لم يكن مجرد تفصيلٍ تقني، بل كان تعبيرًا عن صراعٍ أعمق على الريع النفطي والسيادة الاقتصادية، النفط، بوصفه عصب الاقتصاد الليبي، تحوّل إلى أداةٍ في الصراع؛ تُغلق حقوله، وتُفتح، وتُحوّل عائداته إلى حساباتٍ مختلفة، وفق موازين القوى المتغيّرة (18).

وعلى المستوى العسكري، تجسّد الانقسام في جيشٍ وطنيٍّ متشظٍّ إلى فصائل متعددة، تنتمي إلى مناطق ومدن مختلفة، وتدين بالولاء لقياداتٍ متنافسة، الجيش الليبي الرسمي في الشرق، والكتائب الغربية، وتشكيلاتٌ قبلية في الجنوب، كلٌّ منها يمتلك سلاحًا وسيطرةً على أرض، هذا التشظّي العسكري أعاد إنتاج الانقسام السياسي وعمّقه، إذ تحوّل كلُّ فصيلٍ عسكري إلى ذراعٍ قسرية لجهةٍ سياسية، وأداةٍ لفرض مواقفها على الأرض (22).

مجمل هذا الانقسام المؤسساتي، في تعاقبه عبر السنوات، أرسى قاعدةً خطيرة: صار الانقسام ذاته واقعًا مؤسساتيًّا له قواعده ولهجته ومصالحه، بمعنىٍ آخر، تولّدت عن الانقسام بنى مصلحية ترتبط باستمراره، موظّفو المؤسسات المزدوجة، القادة العسكريون للفصائل، الوسطاء المستفيدون من الأزمة، جميعهم صاروا فاعلين في إعادة إنتاج الانقسام، لأن مصالحهم الشخصية تقتضي استمراره. هذه البنية المصلحية، في تقاطعها مع العوامل السياسية والجهوية، تشكّل أحد أعمق أسباب صعوبة الخروج من الأزمة حتى السنة 2026 (6).

المبحث الثالث ــ ديناميكيات التنافس الجهوي والمناطقي وأثرها في إجهاض التوافقات السياسية الفوقية:

المطلب الأول ـ الجغرافيا السياسية للتنافس الإقليمي والمناطقي في ليبيا:

تشكّل الجغرافيا السياسية لليبيا خلفيةً لا غنى عنها لفهم ديناميكيات التنافس الإقليمي والمناطقي. بلدٌ شاسع المساحة، يبلغ نحو 1.8 مليون كيلومتر مربع، تتناثر فيه التجمعات السكانية في شريطٍ ساحلي ضيّق، فيما تمتدّ الصحراء في الجنوب على مساحاتٍ شاسعة قليلة السكان، هذا التوزيع الديموغرافي غير المتوازن يخلق تباينـاتٍ حادة في الكثافة والنشاط الاقتصادي، ويغذّي، بطبيعته، نزاعاتٍ على الموارد والخدمات والمواقع (19).

ثنائية المركز والأطراف تشكّل المفتاح التحليلي لقراءة هذا التنافس. طرابلس، بوصفها العاصمة ومركز الثقل، تستأثر بالنصيب الأكبر من المؤسسات والخدمات والميزانيات، هذا التركّز يُولد، في الأطراف، شعورًا بالإقصاء والتهميش، الشرق الليبي، بحكم تاريخه وثقله الديموغرافي، يرى في نفسه ندًّا للغرب، ويطالب بنصيبٍ موازٍ من السلطة والثروة، أما الجنوب، فبموارده النفطية وممرّاته الاستراتيجية، يشعر بأنه رغم احتضانه للثروة، يبقى المحروم منها (20).

تتقاطع هذه الثنائية المركز-الأطراف مع مطالب الأقاليم الثلاثة التاريخية، إقليم برقة، الذي شهد تاريخيًّا مطالباتٍ فيدرالية، عاد ليطرح نفسه بقوة بعد السقوط،دعوات الفيدرالية، التي برزت في 2012 وأخذت أشكالًا متعددة منذ ذلك الحين، تستند إلى ذاكرةٍ تاريخية عميقة عن إقليمٍ كان مستقلًّا قبل توحيد ليبيا، تلك الذاكرة تتحوّل، في لحظات الفراغ المركزي، إلى مشروعٍ سياسي يطمح إلى استعادة الاستقلال الذاتي، أو على الأقل حصةٍ موسّعة من الصلاحيات (21).

إقليم فزان، رغم قلّة سكانه، يحمل ثقلاً استراتيجيًّا كبيرًا. موارده النفطية، وممرّاته نحو إفريقيا جنوب الصحراء، وتداخل تركيبته العصبية والقبلية مع دول الجوار، تجعله ساحةً لتنافسٍ معقّد بين القوى المحلية والإقليمية. انعدام الاستقرار في الجنوب، وبروز جماعاتٍ مسلحة عابرة للحدود، وتنامي ظواهر التهريب والاتجار غير المشروع، كلّها عوامل تجعل من فزان ساحةً شديدة الالتهاب تؤثّر في استقرار البلد ككل. هذا الواقع يطرح أسئلةً جوهرية حول إمكان بناء دولةٍ مركزية فعّالة دون ضبط الأطراف الجغرافية المتطرّفة (22).

لا يمكن إغفال البُعد التاريخي في تحليل هذا التنافس الجغرافي. الدولة الليبية الحديثة، التي وُلدت بدمج الأقاليم الثلاثة عام 1951 تحت نظامٍ فيدرالي، شهدت تحوّلًا نحو المركزية منذ 1963، ثم تعرّضت لعملية مركزةٍ شاملة في عهد النظام السابق، هذه المركزة، رغم نجاحها الظاهري في توحيد المؤسسات، لم تمسّ الجذور العميقة للهويات الإقليمية، بل دفنتها تحت السطح، حين زال الضغط ، عادت هذه الهويات لتطفو بسرعةٍ مدهشة، وهو ما يكشف عن أن الوحدة الوطنية الليبية لم تكن مشروعًا مكتملًا بقدر ما كانت قشرةً تُغطّي تنوعًا لم يُحسم بعد، التاريخ، في هذا المعنى، ليس ماضيًا، بل قوّةٌ فاعلة في الحاضر، توجّه مسارات التنافس وتشكّل مطالب الأقاليم (20).

وعلى صعيدٍ تحليلي آخر، تجب الإشارة إلى أن التنافس الجغرافي لا يقتصر على الأقاليم الكبرى الثلاثة، بل يتغلغل في مستوياتٍ أدنى. داخل الإقليم الواحد، تتنافس المدن الكبرى على المكانة، ففي الشرق، تظهر منافسةٌ تاريخية بين بنغازي والبيضاء ودرنة، وفي الغرب، بين طرابلس ومصراتة والزاوية، وفي الجنوب بين سبها وغات وأوباري، هذه المنافسات المحلية، رغم صغرها، تغذّي بدورها الانقسام الأوسع، كلٌّ مدينةٍ تبحث عن موقعها، وكلُّ مجموعةٍ من المدن تتكتّل ضدّ مجموعةٍ أخرى، في مشهدٍ متشابك يصعب فكّه، هذا التشابك، في جوهره، يكشف عن غياب إجماعٍ محلي على تراتبيةٍ معينة للمدن والأقاليم، وهو غيابٌ يحوّل كلّ محاولةٍ لبناء نظامٍ سياسي إلى معركةٍ جغرافية لا سياسية (21).

المطلب الثاني ـ التعبئة الاجتماعية والجهوية المسلحة كأداة لإفشال تسويات النخب الفوقية:

حين تعجز القنوات السياسية عن إيصال صوت الأطراف، تلجأ هذه الأطراف إلى أدواتٍ أخرى للتعبير عن رفضها أو فرض مطالبها، السلاح، في لحظات الفراغ، يتحوّل إلى لغةٍ بديلة،هذا ما حدث في ليبيا؛ إذ شهدت البلاد، منذ السقوط، تشكّل مئات الكتائب والفصائل المسلحة، غالبًا على أسسٍ جهوية وقبلية ومناطقية، هذه الكتائب لم تكن مجرد أدواتٍ أمنية، بل تحوّلت إلى فاعلٍ سياسي بامتياز، يفرض مواقفه بالقوة ويُسقط الاتفاقيات بالتهديد (5).

تعبئة هذه الكتائب تتم عبر خطابٍ جهوي يعبّئ المشاعر ويستثير المخاوف، خطابٌ يركّز على التهديدات الخارجية، ويصوّر الاتفاقيات السياسية بأنها مؤامرات على المنطقة أو الإقليم، هذا الخطاب، في تقاطعه مع الإرث التاريخي والمظالم المتراكمة، يخلق حالةً من التعبئة العاطفية تمنع أي تسويةٍ سياسية من الحصول على

القبول المحلي، النتيجة هي أن الاتفاق الذي يُوقّع في فندقٍ فاخر، يجد نفسه محاطًا بكتائب مسلحة ترفضه وتدعو إلى مقاومته (9).

القبيلة، بوصفها بنيةً اجتماعية عميقة، تتقاطع بقوة مع هذه الديناميكية، الانتماء القبلي يوفّر الإطار التنظيمي للكتائب المسلحة، ويمنحها الشرعية الاجتماعية، القائد العسكري للكتية غالبًا ما يكون زعيمًا قبليًّا أو مدعومًا من زعماء القبائل، هذا التداخل بين البنية القبلية والبنية العسكرية يجعل من أي حلٍّ سياسي يتجاهل القبائل محكومًا بالفشل، ومعلومٌ أن معظم الاتفاقيات الفوقية لم تكن تأخذ القبيلة بعين الاعتبار، بل كانت تتعامل مع النخب الحضرية كأنها الممثل الوحيد للمجتمع (19).

تجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن التعبئة الجهوية المسلحة لا تعمل في فراغٍ داخلي، بل تتقاطع مع تدخّلاتٍ خارجية ، دولٌ إقليمية ودولية وجدت في الكتائب المسلحة أدواتٍ لتمرير سياساتها، فدعمت هذا الفصيل أو ذاك بالسلاح والمال والتغطية السياسية، هذا الدعم الخارجي، في تقاطعه مع الولاءات الجهوية، حوّل النزاع المحلي إلى ساحةٍ لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، ومع كلّ تدعيمٍ خارجي لفصيلٍ بعينه، يزداد تمسّك الفصائل الأخرى بمواقعها ويرتفع سقف مطالبها، فيتعذّر التوافق (14).

ومن زاويةٍ تحليلية أخرى، تجدر ملاحظة أن التعبئة الجهوية المسلحة، رغم خطورتها، لا تخلو من تناقضاتها الداخلية، الكتائب التي تدّعي تمثيل جهةٍ بعينها، كثيرًا ما تتصارع فيما بينها على المواقع والمغانم، صراعاتٌ داخلية داخل المدينة الواحدة، وبين أحياء المدينة، وبين فصائل القبيلة الواحدة، تكشف عن طبيعةٍ أكثر تعقيدًا للمشهد، هذا التعقيد، في جوهره، يدلّ على أن الانتماء الجهوي ليس بنيةً صلبة، بل تحالفٌ متحرّك يتشكّل ويتفكّك وفق مصالح اللحظة، ومع ذلك، يبقى الانتماء الجهوي، في لحظات الأزمة، الإطار المرجعي الأقوى للتماسك والتعبئة (22).

المطلب الثالث ـ التغذية المرتدة (2011-2026): كيف يعزّز تعثّر صفقات النخب النزعات الجهوية الميدانية؟

العلاقة بين تعثّر صفقات النخب والنزعات الجهوية الميدانية ليست خطيةً باتجاه واحد، بل جدلية دائرية، كلُّ تعثّرٍ في الاتفاق الفوقي يغذّي النزعة الجهوية القاعدية، وكلّما اشتدّت النزعة الجهوية يصبح التوافق النخبوي أكثر صعوبة، هذه الحلقة المغلقة، في تكرارها عبر السنوات، تشكّل آلية التغذية المرتدة التي تعيد إنتاج الأزمة

وتمنع الخروج منها، فهم هذه الآلية شرطٌ أساس لأي محاولةٍ جدية لفك الاشتباك (10).

بعد تجربة المؤتمر الوطني الأول 2012-2014، ودخول قانون العزل السياسي حيّز التطبيق، بدأت ملامح هذه التغذية المرتدة تتضح، الإقصاء الذي طال وجوهًا معينة من المشهد السياسي، باسم الثورة، أعاد إنتاج تحالفاتٍ جهوية، خاصةً في الشرق، حيث شعر كثيرٌ من السكان بأن الإقصاء يستهدفهم بحكم الانتماء، النتيجة كانت تحوّل الشرق إلى قاعدةٍ للمعارضة المسلحة، وبروز شخصياتٍ قبلية وعرقية تتبنّى خطابًا أقرب إلى الانفصال (16).

مع اندلاع حرب 2014، وتحوّل الانقسام إلى صراعٍ مسلح مفتوح، تأجّجت النزعات الجهوية إلى ذروتها، عملية الكرامة، التي انطلقت من الشرق، تحوّلت إلى مشروعٍ سياسي بامتياز، فجر الأطراف، انقسمت المدن، واصطفّت القبائل، الاتفاقيات التي عُقدت في تلك الفترة، كاتفاق الصخيرات، لم تكن قادرة على تجاوز هذا الاصطفاف الجهوي العميق، بل جاءت كمحاولةٍ لتجاوزه شكليًّا مع إبقاء جذوره سليمة. النتيجة كانت استمرار الاحتقان الجهوي تحت سطح الاتفاق (17).

ومع تشكّل المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق، بدت لحظةٌ وكأنها فرصةٌ للخروج. لكن سرعان ما اصطدمت هذه اللحظة بالواقع، المجلس الرئاسي نفسه، بتركيبته الجهوية، كان انعكاسًا للانقسام لا تجاوزًا له، كلُّ عضوٍ يمثّل جهةً، وكلُّ قرارٍ يُقرأ من زاوية الجهة. هذا الواقع أعاد إنتاج التغذية المرتدة؛ إذ رأت كلُّ جهةٍ أن حضورها في المجلس غير كافٍ، أو أن قراراته لا تخدم مصالحها، ومن ثمّ، استمر الرفض الجهوي لمخرجات التوافق، رغم أن هذه المخرجات جاءت، نظريًّا، على أساس المحاصصة الجغرافية (18).

في السنوات الأخيرة، وخصوصًا منذ 2020، تجلّت التغذية المرتدة بأشكالٍ جديدة، مع تعثّر المسار الانتخابي وتأجيل الانتخابات المقررة في ديسمبر 2021، عادت النزعات الجهوية لتبرز بقوة، دعواتٌ لتقسيم البلاد، أو لمنح صلاحياتٍ موسّعة للأقاليم، وجدت صدىً متزايدًا في خطابات قوى سياسية وعسكرية، ترتيبات السنة 2026، التي جاءت كمحاولةٍ جديدة للخروج من المأزق، واجهت التحدي ذاته: الاتفاق المُعلن لم يحظَ بقبولٍ شعبي واسع، وأُلقي اللوم على غياب التمثيل الفعلي للمناطق، فيما التهميش المتصوّر أعاد إنتاج النزوع الجهوي (20).

هذه الديناميكية، في امتدادها الزمني، تكشف عن قاعدةٍ تفسيرية مهمة: الأزمة الليبية ليست مجرد أزمةٍ سياسية، بل أزمةٌ في صياغة العقد الاجتماعي بين المركز والأطراف، كلّما فشل المركز في صياغة هذا العقد، اتجهت الأطراف إلى بنى الانتماء الفرعي كبدائل، وكلّما تعزّزت هذه البدائل، صار المركز عاجزًا عن فرض سلطته. هذا التراجع المركزي لا يُفتح الباب لتفتّتٍ إقليمي فحسب، بل يجعل أي محاولةٍ للتوافق النخبوي الفوقي هشّةً بطبيعتها، لأنها تُبنى على أساسٍ هشّ من الشرعية الاجتماعية (21).

يجب هنا أن ننتبه إلى بُعدٍ زمني بالغ الخطورة في هذه التغذية المرتدة: تراكم الإحباط، كلُّ جيلٍ من الأطراف الليبية الذي يرى اتفاقًا فوقيًا يُبرم ثم يُخفق، يتراكم لديه شعورٌ بأن التسوية النخبوية ليست خيارًا قابلًا للتحقّق، هذا الإحباط المتراكم، حين يصل إلى حدّ اليأس، يدفع نحو تبنّي خياراتٍ أكثر راديكالية؛ من المطالبة بالفيدرالية، إلى الدعوة للتقسيم، إلى قبول الأمر الواقع الانفصالي، هكذا، تتحوّل التغذية المرتدة من مجرّد تكرارٍ للأزمة إلى تصعيدٍ تدريجي نحو الهاوية، السنة 2026، في هذا السياق، ليست مجرد محطةٍ زمنية، بل ذروة تراكمٍ دام خمسة عشر عامًا من الإخفاق المتكرّر (22).

ومن زاويةٍ معرفية أخرى، تجب ملاحظة أن التغذية المرتدة لا تعمل في خطٍّ مستقيم، بل تتأثّر بمتغيّراتٍ عرضية قد تسرّعها أو تبطّئها. التدخّلات الخارجية، على سبيل المثال، قد تؤجّج النزعة الجهوية حين تدعم طرفًا ضدّ آخر، أو قد تطفئها مؤقتًا حين تتقاطع مصالح الفاعلين الخارجيين مع استقرارٍ بعينه، الكوارث الطبيعية أو الأزمات الإنسانية قد تجبر الأطراف على تناسي خلافاتها مؤقتًا، لكنها لا تحلّها جذريًا. التحولات الإقليمية، كالأزمات في دول الجوار، قد تنعكس على الديناميكية الداخلية سلبًا أو إيجابًا. كلّ هذه المتغيّرات تجعل مسار التغذية المرتدة غير خطّي، وإن كان الاتجاه العام نحو التعمّق هو الغالب، الفهم الدقيق لهذه المتغيّرات شرطٌ لأي تنبؤٍ علمي بمسار الأزمة (14).

مناقشة النتائج:

تشكّل هذه الفقرة الجسر التحليلي بين عرض المعطيات في المباحث السابقة وبين استخلاص النتائج النهائية. انطلاقًا من التحليل المتقدّم، يمكن القول إن الإجابة عن التساؤل الأول الذي طرحته الدراسة، المتعلّق بملامح أزمة الشرعية وتصدّع المؤسسات، تتجلّى في رصد الترابط الطردي بين أزمة الشرعية السياسية والانقسام

المؤسسي الأفقي والعمودي. هذا الترابط ليس مصادفةً عابرة، بل علاقةٌ بنيوية يفسّرها منطق الانتقال من النظم السلطوية إلى التعددية دون تأسيسٍ متين للبنى المؤسساتية (22).

أما التساؤلان الثاني والثالث، المتعلّقان بأثر التنافس الجهوي والمناطقي وطبيعة العلاقة الجدلية بين تعثّر الصفقات واستمرار النزاعات، فقد كشف المبحث الثالث عن إجاباتٍ واضحة،النزاعات والتنافس الجهوي كان بمثابة حجر العثرة الميداني؛ إذ جرى توظيف القوى المحلية والمسلحة من قبل أطرافٍ سياسية وإقليمية لرفض وإجهاض صفقات النخب التي رُئيَ أنها لا تلبي مصالح الفئات الميدانية أو الجغرافية الفاعلة. هذا الرفض، في تكراره عبر السنوات، خلق حالةً من التغذية المرتدة المستمرة، كلُّ حلقةٍ فيها تُغذّي الأخرى وتتغذّى منها، حتى بلغت الأزمة ذروتها في السنة 2026 (10).

على صعيد اختبار الفرضيات، تكشف المعطيات عن ثبوت الفرضية الأولى علميًّا وميدانيًّا، تبين أن فشل النخبة في صياغة ميثاقٍ وطني يراعي الخصوصيات المحلية أدى بالتبعية إلى تقوقع المجتمعات المحلية خلف هوياتها الفرعية ومطالبها الجهوية دفاعًا عن مصالحها. هذا التقوقع ليس مجرد ردّ فعلٍ عاطفي، بل استراتيجيةٌ عملية لتفادي الإقصاء، تأخذ أشكالًا سياسية وعسكرية واجتماعية. كلّما اتسعت الفجوة بين النخبة والمجتمع، تعمّق هذا التقوقع، حتى صار يشكّل قوةً مستقلّة تعيد إنتاج الأزمة (9).

أما الفرضية الثانية، فقد ثبتت صحتها أيضًا، اتضح، عبر تتبّع المسار السياسي، أن معظم جولات الحوار السياسي والصفقات الفوقية جرت بين نخبٍ سياسية معزولة شعبيًّا وميدانيًّا، مما أدى إلى رفض مخرجات تلك الاتفاقيات على المستوى المناطقي والمحلي، وبالتالي استمر انقسام وتآكل شرعية المؤسسات السيادية. النخب التي تفاوضت باسم الشعب كانت، في الواقع، ناقلةً لمصالح ضيقة، لا ممثّلةً لإرادة عامة. هذا الفصام بين النخبوية والقاعدية هو ما حكم مصير الاتفاقيات بالفشل المتكرر (1).

وعلى صعيد تحقيق الأهداف، تكلّل البحث بالنجاح في صياغة إطارٍ تحليلي متكامل في علم السياسة يفسّر تعثّر الانتقال الليبي، من خلال توضيح الجدلية القائمة بين الصفقات الفوقية المعزولة والحراك المناطقي والجهوي القاعدي الفاعل. هذا الإطار لا يكتفي بالوصف، بل يقدّم أداةً تفسيرية تربط بين المستويات المختلفة للظاهرة، وتكشف عن الآلية العميقة التي تحكم تعثر الأزمة. وفي ذلك إضافةٌ نوعية إلى

الأدبيات العربية التي تناولت الحالة الليبية، إذ تتجاوز الورقة القراءات الأحادية لتقدّم مقاربةً تكاملية (22).

ومن زاويةٍ تفسيرية أعمق، تكشف مناقشة النتائج عن حقيقةٍ تستحق التأمل: أن الأزمة الليبية، في جوهرها، ليست أزمةً في الأشخاص بقدر ما هي أزمةٌ في البنى. لو استبدلنا الوجوه الحالية بوجوهٍ أخرى، دون مساسٍ بالبنى النخبوية والجهوية، لكرّرت الوجوه الجديدة المشهد ذاته. هذا الاستنتاج، رغم قسوته، يحمل في باطنه دعوةً إلى تجاوز القراءة الشخصانية للأزمة، والاتجاه نحو قراءةٍ بنيوية تركّز على الآليات العميقة. المعالجة الحقيقية لا تكون بتغيير الأشخاص، بل بتغيير القواعد التي يحكمون بموجبها، والآليات التي تنتجهم وتعيد إنتاجهم (1).

بعبارةٍ أدق، تستدعي هذه النتائج مراجعةً نقدية لمسار الوساطة الدولية في ليبيا. القراءة التي قدّمتها هذه الورقة تكشف أن الوساطة، حين تقتصر على المستوى النخبوي، تساهم عن غير قصد في تعميق الأزمة بدلًا من حلّها. كلُّ اتفاقٍ فوقي يُوقّع باسم الوساطة، ثم يُخفق، يضيف طبقةً من الإحباط إلى الإحباط، ويضيف شرعيةً موازية للقوى الجهوية الرافضة. من هنا، فإن أيّ وساطةٍ مستقبلية لا تأخذ بمنهج القاعدة الشعبية الواسعة، ستكون محكومًا عليها بالفشل سلفًا. هذا الاستنتاج يحمّل الفاعلين الدوليين مسؤوليةً معرفية وأخلاقية في إعادة النظر بمنهجهم (10).

الخاتمة :

النتائج والتوصيات:

تأسيسًا على الطرح التحليلي لهذه الدراسة، يظهر جليًّا أن أزمة الشرعية والمؤسسات في ليبيا لم تكن نتيجةً لغياب النية السياسية للتسوية بقدر ما هي نتاجٌ مباشر لانفصال مسارات "التوافق النخبوي الفوقي" عن تطلعات ومصالح البنى "الجهوية والمناطقية الميدانية"، إن محاولات فرض حلولٍ وصيغ مؤسسية مركزية فوقية دون معالجة الهواجس العميقة للأقاليم والمناطق أسهمت، بدلًا من الحلّ، في تعميق الانقسام وتغذية النزعات الجهوية الميدانية. وبناءً عليه، يغدو الخروج من هذه الجدلية الممتدة رهنًا بالانتقال من التسويات النخبوية المؤقتة إلى بناء توافقٍ قاعدي مستدام يعترف بالتمثيل العادل والمؤسسي لكافة الجغرافيات والمكونات الليبية كأصلٍ أصيل لإعادة بناء الدولة وسلطتها الشرعية (21).

أولًا ـ النتائج:

تشير المعطيات التي جمّعتها هذه الدراسة إلى جملةٍ من النتائج المحورية:

1) إن غياب الفواعل الميدانية الممثلة للأقاليم والمناطق عن كواليس الاتفاقيات السياسية الفوقية هو السبب الرئيسي لرفض هذه الاتفاقيات وتعثّر تطبيقها على الأرض. الاتفاق الذي يُبرم دون حضور الفاعلين الحقيقيين يكون محكومًا بالرفض منذ لحظة توقيعه .

2) تحوّل التنافس والنزاع الجهوي في ليبيا من كونه مجرد معارضةٍ سياسية إلى أداةٍ لتعطيل المؤسسات السيادية وشلّ حركة التوافق الوطني. هذا التحوّل غيّر طبيعة الأزمة من خلافٍ سياسي قابل للتسوية إلى انقسامٍ بنيوي يصعب تجاوزه .

3) ترتبط أزمة الشرعية ارتباطًا وثيقًا بنشوء مؤسساتٍ موازية تستمد بقائها وقوتها من تحالفاتٍ جهوية ومناطقية مسلحة ومصالح ضيقة ترفض التنازل لصالح سلطةٍ مركزية موحدة. هذه المؤسسات الموازية، بدورها، تعيد إنتاج الأزمة وتمنع تجاوزها.

4) تتسم العلاقة بين التوافق النخبوي والتنافس الجهوي بطابعٍ جدلي دائري، حيث يغذّي كلٌّ منهما الآخر ويتغذّى منه، وهو ما يفسّر استمرار الأزمة وتعمّقها عبر السنوات الممتدة حتى السنة 2026 .

ثانيًا ـ التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، تطرح الدراسة جملةً من التوصيات العملية:

1) ضرورة الانتقال في العملية السياسية من منطق "المحاصصة الفوقية بين النخب" إلى منطق "الحوار القاعدي الشامل" الذي يأخذ بمصالح الأقاليم والمناطق الليبية محلّ الجدّية، ولا يتعامل معها بوصفها مجرد أطرافٍ ثانوية .

2) تبني نظامٍ إداري لا مركزي واسع الصلاحيات، تضمن من خلاله الأقاليم والمناطق الليبية حصتها العادلة من التنمية والثروة، لتبديد المخاوف والمظالم التاريخية التراكمية. هذه اللامركزية ليست تنازلًا عن الوحدة، بل صيغةٌ متقدمة لإعادة بنائها على أساسٍ مصلحي متين .

3) إشراك القيادات الاجتماعية والمحلية الحقيقية والممثلين الفعليين للمناطق في صياغة الدستور والمسار الانتخابي، لضمان قبولٍ شعبي واسع ومستدام لمخرجات التسوية. الاتفاق الذي يُصاغ بتوافقٍ قاعدي يكون أقدر على الصمود من الاتفاق الذي يُفرض من الأعلى .

4) العمل على تفكيك البنى المصلحية التي نشأت حول الانقسام المؤسساتي، عبر إصلاحاتٍ إدارية ومالية تمنع ازدواجية المؤسسات وتوحّد المرجعيات. هذا التفكيك

شرطٌ مسبق لأي تسويةٍ سياسية ناجعة، إذ لا يمكن بناء دولةٍ موحدة على مؤسساتٍ مزدوجة .

5) بناء توافقاتٍ قاعدية على المستوى المحلي قبل الطموح إلى توافقٍ وطني شامل. التوافق القاعدي، الذي يُبنى من الأسفل إلى الأعلى، أكثر رسوخًا وأطول أمدًا من التوافق الفوقي الذي يُبنى من الأعلى إلى الأسفل. التجارب المقارنة تكشف أن الانتقالات الناجحة هي تلك التي بُنيت على قاعدةٍ شعبية واسعة، لا على صفقاتٍ محدودة بين النخب .

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

قائمة المراجع

(1) الشيخ، محمد عبدالحفيظ، "دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 6، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018.

(2) بن بتقة، نور الهدى، "إشكاليات بناء الدولة في ليبيا 2011-2022"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2023.

(3) شرح البال، منى، وبركة الرجباني، امراجع، "تأثير الانقسامات السياسية على الممارسات الدبلوماسية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة 2014-2025"، مجلة العلوم السياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2025.

(4) Khalaf, Omar. "تنازعالشرعياتفيليبيا." تنازعالشرعياتهلمنمخرجللأزمةالليبية؟, 2014.

(5) البلعـــزي, إبـــراهيم. (2025). إعادةبناءالدولةالليبيةبينظرياتالعقدالاجتماعيوالديمقراطيةالتشـــاركية :أزمةالشرعيةفيليبيابعدالنزاعفيضوتطوراتمابعد 2011.

(6) عبدالقادر فرج علي، "الانقسام السياسي وأثره على الأمن القومي: دراسة حالة ليبيا"، جامعة المصراتة، 2022.

(7) قجام ، زينب علي ،"السياسة الخارجية الليبية في ظل الإنقسام المؤسسي: حدود الفاعلية وإمكانيات الإســتعادة ."*مجلــة العلــوم الشــاملة* ,م 10, عــدد ملحــق 39, أبريــل، 2026, ص 1330-1343. https://doi.org/10.65405/14hh8047 ,

(8) أ. يوسف خليفة يوسف ناعم. "تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011 - 2023". *Sharwes Scientific Journal* , vol. 5, no. 2, July 2025, pp. 352-70.

(9) المغيربـــــــــي, محمـــــــــد. (1981). التحديثوأزمةالشرعيةفيالنظامالسياســـــــــياللييبقبلالثورة. دراساتفيالاقتصادوالتجارة. 17. 10.37376/1947.v17i2.deb.

(10) Bouchoucha, Sarah &Madouni, Ali (2021). الانقساماتالسياسيةفيليبياوانعكاساتهاعلىالتوازناتالاقتصاديةبعدثورة17 فيفري2011 (1). 06. 1685-1709.
(11) بوحقيقة ، حميدة صالح ، "معاينة المقاربات الإقليمية والدولية للأزمة الليبية (2011-2024)"، المجلة الليبية للدراسات الاكاديمية المعاصر ، المجلد 4 العدد 1 ، 2026،
(12) "المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد النظام السابق "، مجموعة الأزمات الدولية، 2019.
(13) "الشرعية السياسية"، مجلة حكمة، العدد الخاص، 2020. رابط التحميل: https://hekmah.org/wp-content/uploads/2020/08/الشرعية-السياسية.pdf
(14) العلوي، الحسين، "الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي"، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2020.
(15) الجمل ، عصام "دور القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة الليبية"، مجلة العلوم الادارية والسياسية ، العدد الثاني ، 2025 .

(16) حسين ، أحمد قايم ، "دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي"، سياسات عربية، معهد الدوحة، العدد 36، 2019.
(17) معمر إبراهيم سالم المريمي. (2026). الطبيعة الدستورية للاتفاق السياسي الليبي . *مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية*, *11*(1), 715-723 ,
(18) "عن الدبابات والمصارف: وقف تصعيد خطير في ليبيا"، مجموعة الأزمات الدولية، 2019. رابط التحميل: https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/201-of-tanks-and-banks-arabic.pdf
(19) لعجال, طارق. (2023). القبيلةوالدولةفيتاريخليبياالحديثةقراءةخلدونيةلتطورالدولةالليبيةفيالعصرالحديث 1711-2011. مجلةالمعيار. 19. 571-604. almieyar.v19i2.3645/10.37138.
(20) رمضان ، زينب عبد العال سيد ، "أزمة الدولة في ليبيا: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة كلية الاداب جامعة بورسعيد ، العدد 25 ، 2023 .
(21) الخليل ، كربال ، خليدة ، خلاصي ، "إشكاليات اندماج القبيلة في مسار إعادة بناء الدولة الليبية بعد 2011"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2026 .
(22) الشورى ، منى خيري ، "إشكاليات بناء الدولة ومؤسساتها في الدول الهشة: ليبيا واليمن"، المجلة العربية، المجلد 16 ، العدد 3 ، 2025 .
(23) شرقية ، ابراهيم ، "إعادة إعمار ليبيا: تحقيق المصالحة الوطنية"، مركز بروكنجز الدوحة، 2013. رقم 9 2013 .